ثقافة الأمن السّياحي "المحددات والابعاد"

Culture of tourism security "determinants and dimensions"

أحمد طيلب *

جامعة خميس مليانة- (الجزائر)، a.taileb@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/31 تاريخ القبول: 2020/04/28 تاريخ النشر: 2020/06/02

ملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل السياسة السياحية من منظور الأمن السياحي، والذي يعتبر أحد المرتكزات الأساسية في ارساء وتعزيز التنمية السياحية المستدامة، حيث استخدمنا المنهج البيئي لتحديد مرتكزات الأمن السياحي في بعده السلوكي واثره في بناء ثقافة سياحية للفرد المواطن ، لنصل الى نتيجة أساسية مفادها أن الاهتمام بالسياحة في بعدها الثقافي الحضاري يخلق الذات السياحية للفرد المواطن، ويصبح الأمن السياحي قيمة وسلوك أكثر منه أطر قانونية ومادية، وينعكس هذا السلوك على جودة الخدمات السياحية ويزيد من فرص الاستثمار السياحي وتثمين المقدرات السياحية في الدولة.

الكلمات المفتاحية: الأمن السياحي، الثقافة السياحية، السياحة، السياسة السياحية.

Abstract:

The study aims to analyze the tourism policy from a cultural tourism security perspective, which is one of the main pillars in establishing and promoting sustainable tourism development, where we used the environmental approach to define the pillars of tourism security in its behavioral dimension, and its impact of building a tourism culture for the individual citizen. To reach a conclusion that the interest in tourism in its cultural and civilizational dimension creates the tourist character for the individual, and this behavior is reflected in the quality and amount of tourism service consumption, and increases the opportunities for tourism investment and the appreciation of tourism capabilities in the state.

Keywords: *tourism security, tourism culture, tourism, tourism policy*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

قال سيمونز (1983،ص 457) إن :" الاختبار القيمي الباطن والظاهر هو الذي ينظم أولويات الحكومة ويحدد الالتزام بالموارد في نطاق السلطة العامة، ولفهم السياحة وتأثيراتها يجب أن نصل الى فهم لطبيعتها السياسية الكامنة فيها".[1] حيث ترتبط قضايا التنمية بشكل عام واستدامتها بمسالة الامن والاستقرار، لكن قد تكون الدول في حالة استقرار سياسي وامني ويكون استغلال الموارد بها محدودا، رغم امتلاكها مقومات تحتاج فقط لمن يستغلها امثل استغلال، فكيف يكون الامن مدخلا اساسيا في تحريك بعض الموارد التى تحوزها الدولة وهي في حالة من الاستقرارا الامني والسياسي لانطمتها، الامر يخص ابعادا اخرى لمفهوم الامن في هذه الظروف، كما يخص قطاعات دون غيرها، ولعل قطاع السياحة من المورد الاقتصادية المستدامة في الدول التي تحوز على مقدرات سياحية متنوعة ، فهذه النعمة تحتاج الى تثمين واهمالها يعد جريمة في حق الاجيال الحالية والقادمة.

إن ارتباط الاستثمار السياحي بقضايا الامن يعد جوهريا بالنظر الى خصوصية هذا القطاع، سواء من الاجل الحفاظ على هذه المكتسبات السياحية، او تنمية النشاط السياحي وما يدره من مكاسب اقتصادية للدولة، لكن هنا مسالة الامن لا تتعلق فقط بحماية المواقع السياحية فقط ، بل الاهم هو كيفية جلب الاهتمام بالمقدرات السياحية للبلد، وبالتالي هي تقافة امنية سياحية بالدرجة الاولى اكثر من إن تكون اجراءات امنية مادية في هذا المجال، فالمسؤولية حقا تقع على الدولة في توفير الامن في المواقع السياحية ، لكن المسؤولية الاكبر تقع على كل المؤسسات الاجتماعية الاخرى وفى محورها المواطن، الذي يعد المحور الاساسي في ترسيخ الامن السياحي، الذي من اهم المقومات والاساسيات والمرتكزات التي يجب على الدول تعظيمها والمحافظة عليها والاخذ بها ونشر ثقافة الامن الوطني والقومي والعالمي .

إن تحلي افراد المجتمع بالثقافة السياحية، من شانه إن يحرك التنمية السياحية، سواء بالترويج او بالسلوكات التي يتحولون بها مع السياح كانو وطنيين او اجنبيين، مما يجعل من يحل على اي مكان سياحي في البلد يشعر بالامن في كل شيئ ، في زياراته او تسوقه او ترحاله ومبيته وارشاده وتوجيهه،وكذا محاربة كل المضاهر التي تتعلق باستغلال فسحة الأمن والاستقرار التي ينعم بها الوطن للقيام بإعمال تنافي المعايير الأمنية السياحية، ومواجهة ما قد

يعكر صفو الأمن السياحي وكيفية مجابهته بالطرق التي تكفل عدم الإضرار بسمعة السياحة او المساس بأمن السياح في الأماكن السياحية او المواقع الأثرية او المنتجعات .

وتمكن اهمية الموضوع في بعد سلوكي ثقافي حضاري يعتبر احد ابرز مقومات الامن السياحي، حيث تتخلف السياحة في العالم الثالث خصوصا بغياب هذا المحدد، واهمال الدول للجوانب البيئية في خلق الثقافة والتربية السياحة، والتي اصبحت من مصادر الدخل القومي للعديد من البلدان السياحية، وتنافس اليوم الطاقات البديلة والاقتصاد الاخضر، وعلى اساس هذا التقديم النظري لابعاد الموضوع سوف نعالجه في اطار الاشكالية الجوهرية التالية:

الاشكالية : كيف تؤثر الابعاد الثقافية الحضارية في ترسيخ الامن السياحي و تحسين جودة الخدمة السياحية ؟

والاجابة على هذه الاشكالية تكون في اطار التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي الابعاد الاساسية للامن السياحي من منظور سلوكي؟
- ✓ كيف يمكن صناعة الثقافة الامينة السياحية للفرد المواطن؟
- ✓ ما هي الرؤية الثقافية الحضارية لتعزيز الامن السياحي؟

حيث بنيت الدراسة على علاقة بين متغيرين اساسيين تابع ومستقل، السلوك الامني المرتبط بالجانب السياحي و استهلاك الخدمة السياحية و جودة الاستمار السياحي من منظور امني، وهذه العلاقة نحددها في الفرضية التالية:

الفرضية: كلما ساهمت التربية والتنشئة السياحية في اطار مؤسساتها المختلفة في ترسيخ سلوك ثقافي حضاري للامن السياحي للفرد المواطن كلما تعززت فرص الاستثمار السياحي وجودة الخدمة السياحية وترشيدها .

2. مفاهيم اساسية في الامن السياحي

2. 1. تعريف السياحة:

عرفت السياحة بمفاهيم عدة منذ ان اصبحت احد اهم المقومات الاقتصادية الاساسية للدول، حيث تاسست في هذا الاطار المنظمة العالمية للسياحة، والتي حددت في مؤتمر اوتاوا 1991 بعض المفاهيم و التي اعتمدت رسميا من قبل لجنة الاحصاء التابعة للامم المتحدة

في 1993، ولم تعد مجرد قطاع تستعمله الدولة في زيادة مواردها المالية،بل اصبح من بين الوسائل التي تعتمد عليها في التعريف بمقوماتها وثقافاتها، فشكلت السياحة احد الاليات لتقارب الشعوب والاعتماد المتبادل، فظهرت السياحة بكل ابعادها الدينية والترفيهية والعلاجية الطبية والتقافية والامنية...الخ، ومن هذا المنطلق عرفت السياحة كمقومات وكسلوك تقافي حضاري وكقيم اجتماعية وخدمات وصناعة واستثمار وخططات وبرامج ورؤية استراتجية لمستقبل مقومات البلد.

حيث عرفت السياحة بأنها: " الوسائل التي تتخذ لحماية البشر سياح او قائمين على السياحة والمنشآت التي يؤمها السياح سواء كانت أماكن أثرية أم فنادق أم أسواق، و الظروف و الإجراءات والعقوبات التي تمارسها الدولة أو الدول عند الإخلال بالأمن السياحي.[2]

كما يعرف مرجنروت السياحية بأنها " حركة الأشخاص الذين يبتعدون مؤقتاً عن مقر إقامتهم للإقامة في مكان آخر طالما كانوا يستخدمون الإمكانيات الاقتصادية والثقافية مرضيين بذلك مطالب الحياة أو الثقافة،أو الرغبات الشخصية أيا كان نوعها" . و بأنها: " مجموع الظواهر والأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر و إقامة أصحاب البلد والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية في الإقامة الدائمة بحيث تكون حركة تبدأ من الوطن أو مقر الإقامة وتعود إليه.[3]

ويرى جوبير فرويلر Freuler Jobert ان السياحة: " ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وإلى تغيير الهواء والإحساس بجمال الطبيعة، وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة لاتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة تقدم وسائل النقل".[4]

كما عرفها "حسين كفافي" وهو باحث في الاقتصاد السياحي على أنها "حركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد، بغرض الانتقال من مكان إلى آخر، لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات، أو للعلاج والاستشفاء، ليس بغرض

العمل والإقامة الدائمة ولا تدخل في السياحة الهجرة من بلد لآخر او حتى للعمل المؤقت، كذا أعضاء السلك الدبلوماسي".[5]

وهناك من يرى انها وسيلة من وسائل الاقتصاد القومي وكذا التو جيه الفكري وتبادل التقافات، بالاضافة الى الراحة والاستجمام والترفية والمتعة النفسية. فهي بذلك مجموع السلوكيات المصاحبة لحركة الاشخاص داخل بلدنهم وخارجها، بغرض الترفيه او الاستجمام او التبادل بكل اشكاله، وما يصاحبها من اجراءات محددة واحترام للقيم والاطر السائدة في كل بلد، كقطاع استراتيجي يساهم في الاقتصاد القومي، والاستغلال الامثل للمقدرات التي تزخر بها الدول في المجال السياحي.[6]

2.2. تعريف صناعة السياحة:

يرى "ايدموند بكارد" Edmond Picard في فكرته حول "صناعةالمسافر" وصف فيها مهمة السياحة ودورها كصناعة، بقوله: "أن المهمة التي تقوم بها السياحة والمدى الواسع التي تعمل فيه كل فروعها لا يتضح فقط من وجهة نظر أولئك السائحين ولكن من الوجهة المالية أي من جهة الأموال الوفيرة التي ينفقها السائح وينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليها السائح ويتجول في بلدانهم وتكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق وغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائحلإشباع رغباته سواء من أجل التعليم أو المتعة".

وقال على سبيل المثال وزير السياحة اللبناني : " السياحة اليوم هي إبداع وإبتكار السياحة هي عملية إنتاج مترابطة. السياحة هي إستراتيجيات وخطط عمل متطورة. السياحة هي تحويل المقومات الطبيعية وغيرها إلى مردود إقتصادي مهم. السياحة هي تنمية مستدامة وخلق فرص عمل. بإختصار، السياحة هي صناعة بإمتياز.[7] وهناك من يرى ان السياحة ليست صناعة، حيث يعتبر نابي السياحة ليست صناعة بل نشاط، قائلاً" :السياحة بمعناها المجرد هي نشاط ممتع والذي ينفق خلاله المال المكتسب من مكان الإقامة الدائم للفرد في مكان الزيارة، إنه يتضمن استخدام اختياري للوقرت والمال".

وهناك من يختلف في فكر السياحة كصناعة كرأي مورلي (Morley 1999) قائلا بأن السياحة : " أنشطة الفرد المسافر لغرض العمل، الصحة، التعليم، الدين، بالإضافة إلى أولئك

المسافرون لغرض المتعة والسرور". كما يوضح دافيدسون بأنه من الخطأ وغير ذي معنى أن نطلق على السياحة إسم صناعة، مقترحا بأنه بدلا من تسميتها صناعة أو نشاط فإنه يتعين تعريفها كظاهرة إجتماعية، خبرة، أو عملية .وقد قدم دافيدسون بعقلانية أفضلية تسمية السياحة صناعة، حيث وضح المقصود من الصناعة لإثبات وجهة نظره فري السياحة تعد أكثر بكثير من كونها صناعة قائلا:

" السياحة ليست أعمال وحكومات إنها الناس ."ويختتم دافيدسون ذلك بقوله السياحة هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية تؤدي دورها للتطور الاقتصادي وكقوة إجتماعية") (Davidson 1994. كما يرى بال 1995 Bull السياحة بشكل مختلف حيث أنها" ليست ظاهرة وليست بمجموعة بسيطة من الصناعات إنها نشاط إنساني يشمل سلو إنساني واستخدام للموارد وتفاعل مع الناس الأخرين والاقتصاد والبيئة". هذا و يؤكد ماكنتوش وجويلدنر بأن السياحة : العلم والفن والأعمال لجذب ونقل الزوار وتسكينهم وإكرامهم بتزويد احتياجاتهم ورغباتهم McIntoch and Goeldner 1995.

وعليه من خلال التعريفات السابقة رغم اختلاف الاراء نرى ان السياحة في وقتنا الحاضر اضحت صناعة فعلا، بكل ابعادها المادية و البشرية والثقافية الحضارية.

2. 3. تعريف الثقافة

يعرف مالينوفسكي الثقافة في أحد مقالاته " من الواضح أن الثقافة هي الكل المتكامل الذي يشمل سلع المستهلكين، والمواثيق التي تتعاهد عليها الجماعات المختلفة، والأفكار والحرف الإنسانية والمعتقدات والأعراف" وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين قال" إن الثقافة هي في حقيقة الأمر كل ما يتعلق بعملية تنظيم بين البشر في جماعات دائمة.

أما عن مفهوم الثقافة عند مالك بن نبي فإنه يرى أن ثقافة أي مجتمع من المجتمعات هي انعكاس للواقع الموضوعي لذلك المجتمع، فهي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعوريا تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه "، فهي على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته.[8]

كماي يرى ادوارد تايلور(1832-1917)، الأنثروبولوجي البريطاني بأن : " الثقافة أو الحضارة

بمعناها الإناسي الأوسع، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع".[9]

ولعل من أبسط تعريفات الثقافة وأكثرها وضوحا تعريف أحد علماء الاجتماع المحدث , روبر تبيرستد الذي ظهر في أوائل الستينيات حيث يعرفها بقوله: "إن الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه،أونقوم بعمله،أو نتملكه كأعضاء في مجتمع. " .R). (10) Bierstadt. The Social Order. New York: McGraw Hill 1963)

4.2. تعريف الامن السياحي

يعتبر الامن السياحي من بين ابعاد المنظومة الامنية السائدة في البلد، حيث اصبح الامن اليوم يتجاوز المفاهيم التقليدية من خلال المنظومة التى تحمي الافراد في ارواحهم وممتلكاتهم واعراضهم وتنقلاتهم، و الاصبح يتعدي ذلك الى الامن الانساني و الامن الاقتصادي والامن الثقافي والامن السياحي ...الخ. والاخير اصبح ياخذ ابعاد ومفاهيم جديدة نابعة من خصوصية القطاع، الذي يهدف الى تعزيز خدمة كمالية وليست اساسية وهي خدمة ترفيهية، مما يجعل تقديمها في ظروف غير عادية وغير مستقر امرا مستحيلا، لان هذا يؤثر على قرار السائح في استهلاك هذه الخدمة.

حيث يرى المختصون في المجال أن الأمن في صناعة السياحة يشمل" أمن المطا رات ،وأمن الخطوط الجوية ،وأمن الفنادق ، والأمن المصرفي ، والأمن العام والخاص بالإضافة إلى شموله لموضوع السلامه، ليشعر السائح بالأمن والسلامة معا. كما يعرف الأمن السياحي بانه: " منظومة من المفاهيم التربوية والعقابية والإجرائية التي تحقق ظروف جاذبة لتنقل الناس بقطع النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم وديانتهم، بطمأنينة ويسر" .ويعبر الامن السياحي ايضا على: " امن وسلامة السائح في اقامته وتحركاته وتعاملاته، وما يقدم له من ثقافات وتقاليد وعادات، وما يحقق له من رغبات متنوعة دون ادنى قيد من خلال سبل ومناخ جيد يشكل السياحة التلقائية".[11]

كذلك يعتبر الأمن السياحي من الناحية القانونية تلك المجموعات من الإجراءات التي تتخذ والتشريعات التي تتعلق بضبط عملية الأمن السياحي سواء من ناحية مخالفة قوانين وأنظمة السياحة او عدم الامتثال لأخلاقيات المهن السياحية. في حين إن الإجراءات التي تتخذ من قبل الأجهزة الأمنية عامة والشرطة السياحية خاصة تعتبر الجانب الأهم في جسم الأمن السياحي سواء من ناحية الإجراءات او التخطيط، فالإجراءات هو ما يتعلق بأمن السائح من جميع الجوانب سواء من ناحية مرافقة الأفواج السياحية وتقديم التسهيلات او استقبال الشكاوى او مراقبة الفعاليات السياحية على كافة إشكالها وانى كانت مواقعها من اجل إن لا يكون هناك أية مساحات للأنفس الإمارة بالسوء وتفويت.[12]

3. صناعة الثقافة الامنية السياحية

تسعى مختلف دول العالم في اطار الاقتصاد البديل والاخضر الى الاستغلال الامثل لمقدراتها الذاتية سيما الاسياحية منها، وغدت السياحة من اخطر الصناعات التى تقوم بها الدولة لان مادتها الاولية هي السلوك،ويعد السلوك الامني ذو الابعاد السياحية من المواد الخام لصناعة السياحة،والذي ينبثق من الثقافة الامنية عموما. حيث تعرف الثقافة الامنية بشكل عام على انها: " مجموعة المعارف والقيم والاتجاهات التي تستقر في وجدان وضمير المجتمع ونفوس افراده، وتشكل في مجملها اقتناعا كاملا باهمية الامن والاستقرار،والبعد عن الانحراف والجريمة والالتزام في السلوك والتشريعات السائدة والاعراف الاجتماعية".[13]

لا يمكن ان يسافر البشر الى بلد ينعدم فيه الامن بكل مظاهره، ولا يقصد بالامن هنا عدم الاستقرار السياسي والحروب، لان الامر واضح بل يقصد الجرائم الفردية والمنظمة وسلوكيات بعض الأفراد في كثير من الأحيان عندما تكون متشنجة واستفزازية وتفتقد إلى ضبط النفس. وهذه المشاكل لا تتوقف عند مجتمعات بعينها، بل باتت منتشرة حتى في الدول التي تتمتع شعوبها بالحرية والديمقراطية ، وهي تتجلى في ظواهر السلب والسرقات والاعتداءات والغش والغبن وغيرها من آفات العصر بنسب متفاوتة. ويتعلق أمن السياحة بثلاثة عناصر الاول الامن والثاني السائح والثالث موضوع السياحة وموضوعا الامن فهما السائح كفرد والسياحة كموضوع وبالتالي فان الأمن السياحي يعني توفير الأمن لكل من السائح وموضوع السياحة. وتتمحور الثقافة الامنية السياحية على ثلاث ابعاد اساسية:

1.3. تكوين الذات الأمنية السياحية للمواطن

ذكر الموند في هذا الإطار ما اسماه الذات السياسية **"POLITICAL .SELF"** والتي تعبر عن مزيج ذا نسب متفاوتة من مختلف المشاعر والتوجهات، ففي أعماق الفرد تكمن هوية المرء العامة ومعتقداته، مثل القومية او تصور الفرد لمكانته الاجتماعية او القبلية والالتزامات القيمية والإحساس الداخلي بحقوقه وواجباته اتجاه المجتمع.[14]

بناء علي هذا المدخل ندرك أن الذات الأمنية التي يجب علي الدولة خلقها من خلال ترسيخ مجموعة من القيم والسلوكيات في إطار البرامج الثقافية كحب الأمن والمسؤولية الفردية اتجاهه والتسامح .حيث يعطي الأخصائيين مثالا علي السلوك العدواني للطفل اتجاه عائلته أو المدرسين والأصدقاء علي مزاجه النفسي اتجاه القادة السياسيين والموظفين، او النمو في بيئة محرومة وقاسية في تنامي الفكر الإجرامي لدي الطفل.

وعليه لابد من وجود سياسة ثقافية امنية هادفة توجه سلوكيات الافراد وتبعث في نفسيته ثقافة التعاون والتسامح والتخلي عن السلوك الإجرامي والابتعاد عن الآفات الاجتماعية وتعزيز روح الانتماء داخل الجماعة. أي أن الأمن يشير إلى حالة شعورية، إذ لا قيمة له إن لم يوجد الإحساس به . و يتولد الشعور بأن ثمة فارقاً بينه و بين الخوف، و إن لم يتحول ذلك كله إلى إدراك حقيقي يتمخض عنه سلوك يؤكد أن ثمة ما يطمئن على السعي في الحياة و الحركة لإعمارها و إصلاح المفاسد في مناحيها و مقاصدها ، و مناهج الاقتراب منها.[15]

كذلك تلعب البرامج التحسيسية بالثقافية الامنية عبر وسائل الإعلام احد المداخل الأساسية في المنظومة السياسية المعاصرة لخلق الذات الأمنية والأمن الثقافي والفكري، خاصة في الدول التي تتعرض شعوبها إلي الغزو الثقافي والتحدي الثقافي الذي يستهدف الهوية الوطنية والأمن الوطني والوحدة الداخلية،وكذلك تتأثر الذات الأمنية للأفراد بالخصوصيات الداخلية للدولة والظروف البيئية ، التي تمر بها من حيث الاستقرار الأمني والأحداث المأساوية والطبيعية والركود الاقتصادي والشرخ الاجتماعي الذي يؤدي إلي نقص الحس الأمني لدي الأفراد ومسؤولياتهم، ونمو معدلات الجريمة والهجرة.....الخ. والتي تستدعي وجود سياسات عامة رمزية ثقافية لمعالجة الذات الفردية وتحسيس المواطن بمسؤولياته الأمنية إزاء المجتمع والدولة في هذه المراحل.

وعليه وإن أردنا أن نقوم بخلق الذات الامنية للمواطن باهمية السياحة في البلد، والاهتمام بالسائح لاعتبارات تتعلق من جهة بدعم الاقتصاد الوطني، وكذا الحفاظ على سمعة البلد والتعريف بثقافته وحضارته اما العالم، لا بد من منظومة الأمن المتكاملة التي تعزز القيم الوطنية خاصة في الحفاظ على مكتسبات البلد واستثمارها.وما يمكن ان تقدمه المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمختصة في السياحة الرسيمة وغير الرسمية، من تربية سياحية، وخلق الذات الامنية للمواطن في بعدها السياحي.

ان الثقافة السياحية التي يتحلى بها الافراد في المناطق السياحية سواء كان مستهلكين للخدمة السياحية او مستفيين منها، يعزز من فرص الاستثمار السياحي ويحقق الجذب ويؤثر على مستوى استهلاك الخدمة السياحية من المواطنين والاجانب، من منطلق صناعة الذات الامنية للمواطن يمن ان نجعل هذا السلوك الثقافي الحضاري احد مقومات الامن السياحي وحدداته الجوهرية، لان الموارد السياحية قد تكون رهيبة لكن استهلاكها لايرقي الى مستوى هذه المقدرات.

3. . 2. ابعاد الثقافة الأمنية السياحية

إن تشكيل الذات الأمنية لدي الأفراد كما ذكرنا ما هي إلا عملية خلق وصناعة ثقافية لمفهوم الأمن في ذهنية المواطن،حيث تشير العملية إلي سعي الحكومات في الدولة الحديثة إلي خلق ثقافة أمنية في إطار التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة والمتجددة كالإرهاب مثلا أو الجريمة المنظمة أو الهجرة السرية...الخ. وبالتالي تصبح السياسة الثقافية ليست مجرد رموز لمعرفة الذات الحضارية فقط، و إنما آدات لخلق الرأي وتوحيد المواقف إزاء هذه القضايا. فالأمن الفكري يجعل المسؤولية الأمنية بناء ذات وحماية وجود وصيانة فكر،ليس من خطر خارجي فحسب ولكن تهديد داخلي قوامه أفكار شتى بعضها انفصل عن هويته وابتعد عن قيم مجتمعه وتنكر لأصالته.[16]

وتتجسد هذه الصناعة الامنية السياحية في ترسيخ مجموعة من الأفكار والتوجيهات والقناعات والقيم في المواطنين، والتي قد تنصهر في الثقافة الجماهيرية التي لا تخدم بالضرورة الأهداف الأمنية السياحية للدولة خاصة من جراء ثورة المعلومات والاتصالات المؤثرة في سلوك الفرد، وقد تخفي سلطة القيم الاجتماعية والثقافية علية. فالتوعية هي الآدات الوقائية

الفعالة من أشكال انحرافات الفكر والسلوك خاصة في ظل الفوضى الفكرية وازدواجية المعايير التي يشهدها العالم اليوم. وهنا ندخل في عملية أخري للدولة وهي الأمن الثقافي والفكري أي مختلف البرامج التربوية والتعليمية والمناهج.

وعليه فالصناعة الثقافية الأمنية السياحية هي الوسيلة الوحيدة للدولة عن طريق السياسات العامة للارتقاء بأذواق المواطنين وأحاسيسهم الأمنية ازاء التعامل مع السائح من داخل الوطن وخارجه، سواء في حاله او ترحاله اي تقديم لهم خدمات سياحية راقية كل على مستواه، حتى من يطلب الاستعلام على مكان ما او اتجاه معين، فهي بذلك من اخطر العمليات التي يجب الاهتمام بها عند صنع السياسات السياحية ، ولابد أن تكون في مدركات صانع القرار حتى يتم مواجهة الثقافة الجماهيرية واحتوائها لأنها ليست إبداعا فكريا ولكنها سلطة مصطنعة بشكل جماهيري كاستجابة لحجات قائمة.

3.3.الثقافية السياحية ومنطق الأمن

ان البعد الثقافي السياحي من الإبعاد الأساسية للأمن القومي ، وهو بعد لا يقل أهمية عن الأبعاد السابقة ، ومع ذلك أغفلة عدد كثير من الباحثين واعتبروه جزءا من الأمن السياسي ، والحقيقة هي أن البعد الثقافي يلعب دوراً مهما في حماية الأمن القومي ، فالقدرة على التحمل والانسجام والتعايش السلمي الثقافي من الممكن أن تكون محددا أساسياً في تعاطي دولة قومية مع سائر الدول القومية الأخرى.[17]

ان توجيه الأفراد إلى الاهتمام بالقضايا العامة التي تخص مكانته ووجوده في هذه الأمة وضرورة الدفاع والحفاظ علي مقوماتها. حيث تشكل مدركات المواطن للقضايا العامة أساس بناء السياسات العامة في المجالات المختلفة علي غرار السياسات السياحية التي تعبر علي التوجهات الأساسية لأي نظام سياسي في تعزيز اقتصاده الوطني والحفاظ على مكتسباته واستغلالها احسن استغلال. وعليه لابد من وجود سياسات عامة ثقافية امنية سياحية هادفة إلي الربط بين المشاعر والولاءات وخلق نوع من التكامل والتجانس في النسق الثقافي والتماسك في المجتمع وتوجهاته حول القضايا الأمنية. فالأمن منطق يقوم أساسا علي توجهات صناع القرار في هدا المجال في إطار خلق تقافة مدعمة لأسس النظام السياسي وعملياته انطلاقا من غرس الروح الوطنية أو المواطنة التي تدفع الفرد إلي قيم أمنية والالتزام بها بعيدا عن المؤثرات

الخارجية التي قد تنمي فيه عدم الثقة والولاء. فالمواطنة هي أساس قيام النظم السياسي كإحساس وكالتزام بوجبات اتجاه المجتمع والدولة، فالسياسات الثقافة تساهم في تشكيل الهوية الوطنية والهوية الوطنية تساعد علي تنمية الإحساس المشترك بالقيم الأمنية بين أفراد المجتمع والالتزام بها كثوابت أساسية في بناء الدولة.

4.مدخل التقافة الامنية السياحية لدعم القطاع السياحي و الاقتصاد الوطني

ان توفر الامن السياحي وتوافر عوامل الاستقرار سيؤدي إلى مضاعفة المواسم السياحية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الأرصدة من العملات وزيادة التعاملات اليومية في أسهم الخدمات على كافة أشكالها.لقد أظهرت كثير من الإحصائيات ان العملية السياحية تعد العنصر والعامل الأهم في زيادة قوة الدولة الاقتصادية نظرا لما لها من دور بارز في تحقيق النمو الاقتصادي المتزايد حيث تلعب المردودات السياحية ما قيمته 30% من الحجم الكلي لواردات بعض الدول فالمردود المتحقق من السياحة تزيد من الدخل القومي للدولة، وان كثيرا من الدول تعتمد اعتمادا كليا على إيرادات الخزينة المحصلة من قطاع السياحة.

ان توافر مساحات شاسعة من الأمن السياحي من خلال الإجراءات التي تتخذ من قبل القائمين على توفير هذا الأمن فان السياحة ستساعد على تعزيز خطوط المواصلات الدولية وذلك بسبب الترابط الذي يجري ما بين السياحة والنقل مما يودي إلى ظهور علاقات اقتصادية دولية ،وعندما يتشكل الأمن بحجمه الطبيعي فمن الصعب تقويضه من قبل المتطرفين الذين يحاولون النيل من ذلك التشكيل الأمني ، وتقوم بعض الدول باستخدام السياحة كأداة ضغط اقتصادي معين على بعض الدول والذي من خلاله يتم توجيه مواطنيها إلى التحول إلى دول أخرى وذلك من خلال منعهم من التوجه إلى مناطق سياحية معينة نتيجة عدم توافر عوامل الأمن والاستقرار بسبب تصاعد أعمال العنف او الإعمال إرهابية او الاضطرابات الداخلية، او أعمال تقترف ضد الأجانب نتيجة احتقانات سياسية، ناهيك عن بعض الدول التي تبتعد عن التوقيع عل اتفاقيات التعاون السياحي الأمر الذي يشكل انخفاضا حادا في المردود الاقتصادي الأمر الذي ينعكس على جوانب حياتية متعددة.

وللأمن السياحي دور هام يلعبه في تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين الدول حيث يتم أقامة علاقات سياحية وطيدة من خلال الاشتراك في المنظمات الدولية السياحية الرسمية وغير الرسمية.استخدام رؤوس الأموال لبناء بنية تحيتيه مناسبة لتلبية الاحتياجات سواء كانت

خدمات او فنادق او مطاعم او متنزهات سياحية. عقد الاتفاقيات السياحية بين الدول والشركات السياحية لتبادل السياح، توسيع التعاون من خلال العلاقات السياحية لتمتد الى إقامة علاقات أخرى تصب في صالح الدول.

وعليه فان مدخل الامن السياحي من شانه ان يرفع من استثمارات الدولة في المجال السياحي، ويعزز العلاقات السياحية بين الدول، من مؤتمرات وسياحة دينية وعلاجية وترفيهية، اذا تعد السياحة من اهم قدرات الانظمة الاقتصادية للدول من جراء ما تساهم به في اجمالى الدخل القومي، حيث تتاثر السياحة بمعدلات الامن والاستقرار واي تحول في السلوك لدى افراد المجتمع نحو السائح، ففي الدول المغاربية مثلا اخفض معدل السياح الاجانب في تونس بنسبة كبيرة بعد الثورة، بينما بلغ عدد السياح في المغرب في 2017 حوالي 11مليون سائح، وما يقدمه هؤلاء من عملة للاقتصاد المغربي.

اصبح السياحة اليوم قطاعا بديلا في العديد من الدول الريعية من جزاء تقلبات اسعار النفط، حيث اصبحت من الاولويات لما توفره من مداخيل للاقتصاد كما هو الحال في توجهات الجزائر اليوم،لكن الامر يتطلب بنية تحتية رهيبة وبالمقابل تقافة سياحية في مقدمتها منطق الامن السياحي، الذي من شانه تعزيز وتنشيط مستوى السياحة في بلدنا، والتطوير من سلوكاتنا السياحية التي تجلب السياح في النقل والاعام والاواء والارشاد والتوجيه والمساعدة...الخ

5. رؤية استراتجية لتعزيز الامن السياحي

ان تعزيز الامن السياحي في بلداننا يحتاج الى ارادتين متوافقتين، الاولى ارادة سياسية تقوم بها اجهزة الدولة ودوائر صنع القرار السياحي والامني، من خلال صيانة وتطوير البنى التحتية السياحية و تعزيز الاجراءات الامنية لحماية كل هذه المنشات وحركة وتنقل السائح وامنه في ممتلكاته، ومراقبة نوعية الخدمات المقدمة له، ومحاربة كل مظاهر الغش والتدليس والسرقة و التجارة غير الشرعية مع السائحين،ومن جهة اخرى ارادة شعبية من طرف المجتمع ومؤسساته المدنية انطلاقا من الاسرة الى الحزب وما بينهما، النشر الثقافة والوعي والحس الامني في التعامل مع الافراد المتنقلين في بلدانهم سواء موطنين او اجانب،وتقديم لهم احسن الخدمات وكذا الحفاظ على المقدرات السياحية والترويج لها.

ان الامن السياحي كثقافة وسلوك هو مسؤولية جميع افراد الدولة، كل فرد من موقعه حتى من ساله سائح على الطريق، وكذلك في اطار المنظومة التربوية للدولة والسياسات الثقافية والتنشئة الاجتماعية التي تغرس في الافراد حب وطنهم ومنه حب مقدراته بما فيها السياحية، و حب التعاون الايخاء مع الغير خاصة اذا كانو اجانب، واعطاء سمعة وصورة حسنة عن بلدانهم يحفز من يراها زيارة هذه البلدات والبحث عن الخدمة السياحية فيها.وعليه لابد على بلداننا خاصة في الجزائر:

- دعم تقافة الحفاظ على المقدرات السياحية لبلدنا و امنها وسلامتها وخدمتها.
- تحيين التشريعات السياحية خاصة في البعد الامني السياحي.
- دعم السياسات الرامية لتعزيز التقافة السياحية للمواطن، سواء من طرف الولة في سياساتها الثقافية ، او البرامج التربوية والترفيهية والتحسيسية، او مؤسسات المجتمع المدني ومسؤولية النشئة الامنية السياحية.
- التسويق والترويج السياحي سواء من طرف الدولة او الموطنين جاصة في ظل التقدم والتطور التكنولوجي.
- متابعة قضايا وشكاوي السياح في المواقع السياحية والأثرية وأثناء إقامتهم بالفنادق والاستراحات والمخيمات السياحية في كافة مراحل العملية السياحية.
- مراقبة أداء الفعاليات السياحية ومدى مطابقتها للتشريعات، وضبط المخالفات ، واتخاذ الإجراءات اللازمة.
- التنسيق مع وزارة السياحة والقطاع السياحي الخاص فيما يتعلق بالأعمال المشتركة المتعلقة بالعملية السياحية، وإصدار الأوامر والتعليمات المتعلقة بأمن السياح والمواقع السياحية.
- التقافة البيئية جزء حساس من الامن السياحي، حيث يؤدي انعدام النظافة خصوصا في الأماكن العامة السياحية الى مضايقة للسياح فضلا عن أهل البلد.
- لا بد أن من بعض المخربين للأمن وذوي السلوكيات غير المقبولة لا أخلاقيا ولا إنسانيا وتتعارض مع قيم شعوب البلدان التي تستقبل هؤلاء الزوار.

- تكوين ودعم الإتحادات المهنية والجمعيات الناشطة في القطاع السياحي الى تعزيز هذه الثقافة على مختلف أنواعها، وخاصة تلك التي لها مساس بالسياحة وتحميلها مسؤوليات التعريف بالقوانين والنظم، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن لمنتسبيها.
- من واجبات الدولة دعم وتعريف المؤسسات والشركات الأمنية تجاه العاملين والمتعاملين معها، والإهتمام بالبنية التحتية والنظافة وأنظمة السير ونوعية وسائل التنقل داخل المدن وما بينها وبين الدول المجاورة، ومعاملة كل مسافر محليا كان أو أقليميا أو غيرهما باعتباره سائحا.
- الاستعانة بالجهات الأمنية عند الضرورة ولا بد للجهات الأمنية التي تمثل النظام والمجتمع أن تكو ن على أعلى مستوى من المسؤولية القانونية والأخلاقية في أداء مهام نشر المحافظة على الأمن لدى كافة المواطنين.
- مسؤولية افراد المحتمع اتفاق الكثير من سكان المجمعات والشوارع السكنية المحاذية للمناطق والقرى السياحية واماكن الاستجمام على حفظ الأمن في مناطقهم من خلال التطلع و مراقبة الدخلاء على أحيائهم ممن يسببون ازعاجا للموطنين والسياح، والتحلى بثقافة التبليغ، وكثيرا ما أنقذت هذه النداءات حياة الآلاف ممن كان يمكن أن يصبحوا ضحايا لحماقات وحوادث.

6.الخاتمة:

من كل ما سبق ندرك ان الثقافة الامنية السياحية من الاسس القوية لاستثمار سياحي مستدام، ولا يمكن تقديم خدمة كمالية لاي فرد في ظروف غير مقبولة ولا تبعث على الارتياح، وان جزء كبير من اختيار الموطنين في العالم اوجهاتهم السياحية يخضع لاعتبارات امنية بحتة، كما لا تعني الثقافة الامنية اصلا التدابير الامنية التقليدية والاحاطة برجال الامن، بل حس الموطنين المستقبلين للسواح واذواقهم في تقديم خدمات سياحية تليق بسمعة شعوبهم وبلدانهم، والتحلى بالهدوء والسلوك الايجابي لجلب السياح و الترويج الحسن للثقافة السياحية ومقدرات البلد في هذا المجال.

كما ندرك ايضا ان الثقافة الامنية السياحية مسؤولية مشتركة للدولة والمجتمع بكل مقوماته ومؤسساته، مع الاشارة الى مسؤولية اكبر للمجتمع لان الحديث على الدولة يجرنا الى توفير البنية التحتية للسياحية، وكذا التدابير التقليدية للامن، لكن مسؤولية المجتمع تبدو اكبر في التوعية والتحسيس والتوجية والتربية التقافية باهمية الامن السياحي، والحفاظ على مكتسبات البلد والترويج لها، وتقديم صورة تجلب من قام بزيارتها وحتى من سمع عنها، والتحلى بالروح الوطنية في هذا المجال لان الهدف هو الاستدامة لهذا المكسب السياحي، ليس مجرد ارباح يتم تحقيقها في موسم سياحي معين.

7. الهوامش:

(1): مايكل كولن هول، السياحة والسياسة مدخل الى التنمية السياحية الرشيدة.ط1، ترجمة: محمد فريد حجاب، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2003، ص 17.

(2): عبد الحميد إبراهيم المجالي، **الامن السياحي المفاهيم والاخلاقيات**. تونس، كلية التدريب، 2012،ص 05.

(3): حمزة خليل الخدام، **دور الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والأثرية في الأردن :د ا رسة ميدانية، الاردن** ، ص 4.

(4): -محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص 21.

(5):حسين كفافي، **رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1991 ، ص 15.

(6): احمد اديب احمد، **تحليل الانشطة السياحية في سوريا باستخدام نماذج قياسية "دراسة ميدامية"**،سوريا، ماجستير 2006/2005، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد،قسم الاحصاء والبرمجة ص 14.

(7): فادي عبود، **نحو صناعة سياحية كتطورة مستدامة،مسؤولة وتنافسية**، لبنان وزارة السياحة برنامج عمل 2014/2010، ص03.

(8): مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، ط1 ترجمة عبد الصبور شاهين، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، 1959 ، ص 3.

(9): دوني كوش؛ **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. ترجمة: قاسم مقداد، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2002، ص 1-21.

(10): ميشيل تومبسون، ريتشارد إليس، آرون فيلدافسكي، **نظرية الثقافة**.ترجمة: د .علي الصاوي،مراجعة:أ .د .الفاروق زكي يونس، مجلة عالم المعرفة، العدد223 ،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب،1997.ص9

(11): محمد توهيل فايز عبد اسعد، ص 202.

(12): عبدالناصر الحموري، **الامن السياحي والسياحة الوطنية لنعض عليهما بالنواجذ** ، في الموقع :http://almasalla.travel التاريخ يوليو 09, 2011

(13): عبد الله الصعيدي، **الثقافة الامنية ودورها في التنمية**، مجلة الفكر الشرطي، الادارة العامة للشرطة، الشارقة، مجلد 9، العدد3، 2001، ص20.

(14): الموند قابريال، جي بنجهام باويل،**السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**،ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة سمير نصار،عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع،1997،ص59.

(15): عثمان بن صالح العامر، ورقة عمل مقدمة لندوة **المجتمع والأمن** المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ.

(16): محمد الحبيب حريز، **الأمن الفكري**.ط1،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2005،ص83.

(17): آرمين ارمني، **أبعاد الأمن القومي**، في الموقع:
http://www.albainah.net/index.aspx?f...&id=4398&lang=

(18): حنين محمد أمين المومني، **دور الأمن السياحي وعلاقتة بالسياحة. في الموقع: http://www.sarayanews.com/home**

8. قائمة المراجع:

- مايكل كولن هول، السياحة والسياسة مدخل الى التنمية السياحية الرشيدة.ط1، ترجمة: محمد فريد حجاب، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2003.
- عبد الحميد إبراهيم المجالي، **الامن السياحي المفاهيم والاخلاقيات.** تونس، كلية التدريب، 2012.
- حمزة خليل الخدام، **دور الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والأثرية في الأردن.**
- محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
- حسين كفافي، **رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1991.
- احمد اديب احمد، **تحليل الانشطة السياحية في سوريا باستخدام نماذج قياسية "دراسة ميدامية"**،سوريا: ماجستير 2006/2005، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد،قسم الاحصاء والبرمجة.

- فادي عبود، **نحو صناعة سياحية كتطورة مستدامة،مسؤولة وتنافسية**، لبنان وزارة السياحة برنامج عمل 2014/2010.
- مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، ط1 ترجمة عبد الصبور شاهين، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، 1959 .
- دوني كوش؛ **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. ترجمة: قاسم مقداد، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2002.
- ميشيل تومبسون، ريتشارد إليس، آرون فيلدافسكي، **نظرية الثقافة**.ترجمة: د .علي الصاوي،مراجعة:أ .د .الفاروق زكي يونس، مجلة عالم المعرفة، العدد223 ،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب،1997.
- عبد الله الصعيدي، **الثقافة الامنية ودورها في التنمية**، مجلة الفكر الشرطي، الادارة العامة للشرطة، الشارقة، مجلد 9، العدد3، 2001.
- الموند قابريال، جي بنجهام باويل،**السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**،ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة سمير نصار،عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع،1997.
- عثمان بن صالح العامر، ورقة عمل مقدمة لندوة **المجتمع والأمن** المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ.
- محمد الحبيب حريز، **الأمن الفكري**.ط1،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2005،ص83.
- آرمين ارمني، **أبعاد الأمن القومي**، في الموقع: :http://www.albainah.net/index.aspx?f...&id=4398&lang=
- حنين محمد أمين المومني، **دور الأمن السياحي وعلاقتة بالسياحة. في الموقع: http://www.sarayanews.com/home**
- عبدالناصر الحموري، **الامن السياحي والسياحة الوطنية لنعض عليهما بالنواجذ** ، في الموقع :http://almasalla.travel التاريخ 09 يوليو2011.